

توجيه حكومي رفيع بمعالجة العقوبات الضريبية أمام القطاع الخاص



وجه رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، اليوم الأربعاء، بالعمل على معالجة العقوبات الضريبية التي تواجه القطاع الخاص، لحين إقرار قانون الموازنة العامة.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء في بيان تلقتّه المطلاع، إن: "السوداني ترأس اجتماعًا للجنة العليا للإصلاح الضريبي، بحضور مدير عام الهيئة العامة للضرائب وكادرها المتقدم، وعدد من مستشاري رئيس الوزراء في المجالين الاقتصادي والمالي".

وأضاف البيان أن: "الاجتماع ناقش آليات توحيد إجراءات التحاسب الضريبي والعقوبات التي تواجه الشركات، إضافة إلى مناقشة تفصيلية لقانون التحاسب الضريبي ضمن برنامج الإصلاح الضريبي الذي تتبناه الحكومة".

وأشار إلى أنه: "تم خلال الاجتماع بحث ملف توحيد الإجراءات الضريبية بين إقليم كردستان ووزارة المالية الاتحادية، وموضوع ازدواج الضريبة الداخلي، ووضع الحلول القانونية والإجرائية المناسبة

لمعالجتها".

كما ناقش الاجتماع: "مشكلة التهرب الضريبي، وطرح المقترحات القانونية لتشجيع الشركات والمستثمرين على تكييف وضعهم المالي والقانوني وحل الإشكاليات الضريبية التي تواجه القطاع الخاص".

وأكد السوداني: "حرص الحكومة على معالجة هذه الملفات ضمن برنامج متكامل لتعظيم الإيرادات غير النفطية"، معلنًا: "إعداد مقترح قرار يرفع إلى مجلس الوزراء لمعالجة المعوقات الضريبية أمام القطاع الخاص والشركات العراقية، إلى حين إقرار الموازنة العامة".

كما قرر رئيس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة من وزارة المالية وهيئة الضرائب للتواصل مع مؤسسة الضرائب في إقليم كردستان بغرض توحيد الإجراءات الضريبية.